

انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية: تحليل الإشكالية بين الحتمية الاقتصادية والخيارات السيادية

Algeria's accession to the World Trade Organization: An analysis of the problematic between economic determinism and sovereign choices

عائشة بن ساعد^{1*}، ونام قداش²، توفيق بوقاعدة³

¹جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، ouiam_ok@yahoo.com

²جامعة الجزائر 02، (الجزائر)، aichato2003@hotmail.com

³جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، toufikbougada@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/11/02 تاريخ قبول النشر: 2025/12/28 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تسعى دول العالم في مسارها نحو تحقيق التنمية وتطوير منظومة اقتصادها إلى استيفاء جملة المعايير التي ضبطتها المنظمة العالمية للتجارة، لخلق مناخ داخلي قادر على مواجهة التنافسية الاقتصادية والتجارية التي يفرضها منطق السوق الحر وتحرير التجارة الدولية، إلا أن بعض الدول تجد نفسها في مواجهة آثار هذه الأخيرة على سيادتها وخياراتها الاقتصادية في تحقيق التنمية.

وعليه يعتمد نجاح اندماج الجزائر في النظام التجاري العالمي على تبني استراتيجية تفاوضية متكاملة، مصحوبة بإصلاحات داخلية مدروسة، ويتطلب ذلك تحديداً واضحاً للحماية الذكية، وإطلاق حوار مجتمعي واسع لشرح أبعاد عملية الانضمام وبناء توافق حولها، والاستفادة بذكاء من الآليات التي تنتهجها المنظمة.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية؛ انضمام الجزائر؛ المسار التفاوضي؛ الاقتصاد الريعي؛ الحماية الذكية.

Abstract:

Countries around the world, in their pursuit of development and the advancement of their economic systems, strive to set standards of the World Trade Organization to create an internal environment capable of facing the economic and commercial competitiveness imposed by the logic of the free market and the liberalization of international trade. However, some countries find themselves facing the repercussions of the latter on their sovereignty and economic choices.

Therefore, the success of Algeria's integration into the global trading system depends on adopting a comprehensive negotiation strategy, accompanied by well-considered internal reforms. This requires a clear definition of smart protection, launching a broad societal dialog to explain the dimensions of the accession process and building consensus around it, and take advantage of the mechanisms provided by the organization.

Keywords: World Trade Organization; Algeria's accession; negotiation process; rentier economy; smart protection.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن مجال التجارة الخارجية واسع جدا وغير محدد الأفق، فالعديد من المعاملات التجارية والمبادلات الاقتصادية متداخلة مع بعضها البعض سمتها التعقيد في مدخلاتها ومخرجاتها كونها تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وتتعامل مع أكثر من طرف اقتصادي. مما تطلب خلق مؤسسة عبر قومية للتجارة الدولية تساعد في تسيير تلك المعاملات وتعمل على وضع أسس لتطوير تشريعاتها ومواكبة مستجدات الساحة السياسية والاقتصادية، هذه المؤسسة أضحت بمثابة محكمة دولية لتسوية الخلافات والمنازعات التجارية بين الدول المنخرطة فيها.

وقد انخرطت الجزائر في عملية الانضمام إلى اتفاقية "الجات" منذ جوان 1987، إلا أنها لم تستغل فرصة السنة الانتقالية، الأمر الذي أدخلها في أطول مسار للانضمام إلى المنظمة على الإطلاق، وهو ما أفقدها الكثير من الامتيازات الممنوحة للمنخرطين الأوائل فيها. لذلك يعد الانضمام الآن عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطوي على تكاليف تكيف قطاعية ومؤسسية صعبة ومكلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وفي سياق سعي الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية النوعية والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، كيف يمكن للسياسات الجزائرية الجزائر في سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الاستجابة لحتمية الانخراط في السوق العالمية وتجاوز الاكراهات السياسية والاقتصادية؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية التي تتشابك فيها الدوافع الاقتصادية والقيود السياسية يحاول هذا البحث طرح الفرضية العلمية التالية: قدرة الجزائر على الانضمام الفعال إلى منظمة التجارة العالمية وتجاوز الاكراهات الاقتصادية والسيادية تتناسب طرديا مع مدى تمكنها من تبني استراتيجية وطنية متكاملة لإحداث إصلاحات هيكلية وخلق ديناميكية للحماية الذكية لاقتصادها وسيادتها الوطنية.

وهو ما فرض علينا تبني منهجا تحليليا متكاملا، يعتمد على المنهج التاريخي لتتبع مسار مفاوضات الانضمام ومرجعية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وكذلك استخدام المنهج التحليلي لتفكيك المتغيرات بين الحتمية الاقتصادية والمتمثلة في متطلبات النظام الاقتصادي العالمي من جهة ومعايير منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى. ومدى تأثير وتيرة المفاوضات ومحطاتها بالإرادة السياسية في الجزائر ومدى ارتباطها بالإصلاحات الهيكلية المعتمدة. كذلك اعتمدنا على منهج دراسة حالة لتعميق فهم تفرد التجربة الجزائرية في سياق الانضمام للمنظمة.

2. مبادئ منظمة التجارة الدولية:

ترتكز مبادئ منظمة التجارة العالمية على تحقيق نظام تجاري دولي قائم على عدم التمييز، والشفافية، والتجارة الحرة، والاستدامة الاقتصادية، وتُعزز المنظمة حرية التجارة من خلال تقليل العوائق الجمركية وغير الجمركية، مع توفير الحماية القانونية اللازمة للدول الأعضاء لضمان التزام الأطراف بقواعد التجارة الدولية، حيث تلعب هذه المبادئ دورًا حيويًا في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تجارية تنجح التنافس العادل والفرص المتساوية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والازدهار على المستويين الوطني والعالمي.

1.2 مبدأ الشفافية:

يعد مبدأ الشفافية أحد الأسس المهمة التي تعمل منظمة التجارة العالمية على ترسيخها لضمان نظام تجاري دولي عادل ومنظم، يتمثل هذا المبدأ في التزام الدول الأعضاء بعدم فرض قيود غير جمركية على التجارة الدولية، إلا في حالات استثنائية وضوابط صارمة، مما يسهم في خلق بيئة تنافسية شفافة تعزز التجارة العادلة بين الدول، وإن الهدف الأساسي من هذا المبدأ هو تشجيع المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين، مع ضمان حماية معقولة للمصالح الوطنية عند الحاجة، إذا دعت الضرورة إلى فرض قيود غير جمركية، مثل الحصص أو القيود الإدارية، فإن هذه القيود تطبق في ظروف محدودة ومدروسة بعناية لضمان عدم الإخلال بالمنافسة العادلة.

من خلال تطبيق مبدأ الشفافية، تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء وتقليل الشكوك بشأن السياسات التجارية المتبعة، يطلب من الدول الإعلان بوضوح عن أي تغييرات في سياساتها التجارية وتبريرها، بما يمكن الجميع من فهم قواعد اللعبة التجارية والعمل وفقها، هذا الالتزام يضمن تعزيز الانفتاح الاقتصادي، ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في النظام التجاري العالمي.⁽¹⁾

مبدأ الشفافية في السياسات التجارية يشير إلى ضرورة الاعتماد على التعريفات الجمركية كأسلوب رئيسي لتنظيم التجارة الدولية، بدلا من استخدام القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، التي تقتصر على الوضوح والشفافية، التعريفات الجمركية هي الرسوم التي تفرضها الدول على السلع المستوردة، والتي يمكن تحديدها بشكل واضح وفقا لنسبة مئوية من قيمة السلعة أو مبلغ محدد لكل وحدة مستوردة، ويعكس هذا المبدأ أهمية أن تكون التدابير المتخذة لتنظيم التجارة الخارجية معلنة ومفهومة، بحيث يمكن للمشاركين في السوق، سواء المحليين أو الدوليين، معرفة طبيعة التكاليف المترتبة على السلع المستوردة بشكل دقيق، مما يعزز مناخ الثقة والوضوح في العلاقات التجارية الدولية.

لذا، يفضل اللجوء إلى التعريفات الجمركية لأنها تسمح بتقييم مستوى الحماية أو الدعم المقدم للمنتجات المحلية بشكل أوضح وأسهل قياسا، هذا النهج يتماشى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تشجع على الوضوح والانفتاح في السياسات التجارية لتجنب الممارسات الحمائية المفرطة والتشجيع على منافسة عادلة بين الدول.⁽²⁾

2.2 مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية:

إن مبدأ عدم التمييز أو المساواة في المعاملة يمثل نقطة الانطلاق في القانون الدولي التجاري، وبالأخص في فهم وتفسير اتفاقيات المنظمة التجارية العالمية، ويحتوي هذا المبدأ على مبدئين، هما: شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية.

■ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية يُعد من الركائز الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، إذ يهدف إلى تحقيق المساواة وعدم التمييز بين الدول في النفاذ إلى الأسواق الدولية، وفقا لهذا المبدأ، تمنح جميع الدول الأعضاء حقوقا متساوية في التجارة، حيث يمكن للدول النامية التصدير إلى الأسواق العالمية بشروط مماثلة لتلك التي تمنح للدول الأخرى، مما يضمن بيئة تجارية عادلة ومتوازنة.

ومع ذلك، يتضمن هذا المبدأ استثناءين رئيسيين:

- الاستثناء الخاص بالتكتلات الاقتصادية: يتعلق هذا الاستثناء بالسماح لدول داخل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بتميز بعضها البعض عن بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، رغم أن هذا التمييز قد يبدو متعارضا مع مبدأ المساواة، فإن المادة 24 من اتفاقية الجات لعام 1947 تجيز هذا النوع من التكتلات، شريطة أن تكون هذه التكتلات مصممة لتسهيل التجارة البينية دون زيادة الحواجز أمام الدول الأخرى خارج التكتل.

- الاستثناء الخاص بالدول النامية: تم منح الدول النامية معاملة تفضيلية ضمن إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك لتحقيق التوازن بين قدراتها الاقتصادية ومساهمتها في التجارة العالمية خلال جولة أورجواي، تم التوصل إلى نتائج مهمة في هذا السياق، حيث:

- تعفى الدول الأقل نموا من معظم الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التجارية.
- منح الدول النامية فترات انتقالية أطول مقارنة بالدول المتقدمة عند تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة، مما يتيح لها وقتا أكبر للتكيف مع التغيرات.
- تلقى الدول النامية مساعدات فنية ودعما لتطوير قدراتها التجارية، مما يمكنها من المشاركة الفعالة في التجارة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تراعى احتياجات الدول النامية بشكل خاص، حيث تواجه هذه الدول التزامات أقل حدة عند تنفيذ سياسات تحرير التجارة، بما يضمن تحقيق مصالحها الاقتصادية مع تعزيز تكاملها في الاقتصاد العالمي، يظهر هذا التوجه التزام منظمة التجارة العالمية بمراعاة الفروقات التنموية بين الدول الأعضاء، مما يعزز من استدامة النظام التجاري الدولي.

- مبدأ المعاملة الوطنية: يجئ هذا المبدأ لكي يحقق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، والمنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني، والتميز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية، فلا يتم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المستوردة أكثر من التي تفرض على المنتجات الوطنية والأجنبية على حد المساواة بينهما، والهدف من ذلك تحقيق المنافسة الكاملة.⁽³⁾
- ### 3.2 مبدأ الوقاية ومبدأ المفاوضات التجارية:

نظرا لأهمية التفاوض في إبرام العقود ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام واسع من قبل الفقه القانوني، تتمثل أهمية التفاوض في العقود الكبرى في أنه يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، ويتيح الفرصة لتوضيح التوقعات وتقليل المخاطر المحتملة، كما يمكن كل طرف من تقييم موقف الطرف الآخر والتأكد من توافق المصالح قبل الالتزام بعقد نهائي، لذا، يمكن القول إن التفاوض هو أداة قانونية واقتصادية تهدف إلى تحقيق توازن عادل بين مصالح الأطراف، مع إبقاء احتمالية عدم إبرام العقد قائمة حتى الوصول إلى اتفاق نهائي وملزم قانونيا.⁽⁴⁾

يبرز هذا المفهوم بوضوح في عقود التجارة الدولية، التي تتميز بتعقيدها وقيمتها الاقتصادية الضخمة، إذ لا تبرم هذه العقود بمجرد إيجاب وقبول بسيطين، بل تتطلب عادة سلسلة من المفاوضات التي قد تكون قصيرة أو ممتدة، يتم خلالها مناقشة جميع العناصر

الجوهرية للعقد مثل طبيعة البضاعة أو الخدمة، شروط الدفع، المواعيد الزمنية للتنفيذ، وآليات تسوية النزاعات، والهدف من هذه المفاوضات هو تحقيق تطابق دقيق بين الإيجاب والقبول بحيث يمثل الاتفاق النهائي نتيجة منطقية وطبيعية للتفاوض المسبق بين الأطراف. علاوة على ذلك، تعتبر المفاوضات مرجعا مهما في تفسير بنود العقد في حال نشوء خلاف أو غموض حول أي شرط من شروطه أثناء التنفيذ، إذ يمكن العودة إلى ما دار خلال مرحلة التفاوض من مناقشات ودراسات متبادلة لتفسير النوايا المشتركة للأطراف بشكل أدق، مما يساهم في حل النزاعات بشكل أكثر شفافية وإنصافا، وباختصار، تعد المفاوضات أداة أساسية في العقود المعقدة، حيث لا تقتصر أهميتها على الوصول إلى الاتفاق فحسب، بل تمتد لتشمل الوقاية من النزاعات وضمان حسن تنفيذ الالتزامات التعاقدية.⁽⁵⁾

4. المسار التاريخي لمفاوضات انضمام الجزائر:

بما أن منظمة التجارة العالمية قد حلت محل الاتفاق العالمي حول التعريفات الجمركية لعام 1947، وعليه فإن العضوية في المنظمة قد تكون أصلية أو بالانضمام، وهو مكفول لأي دولة أو إقليم جمركي يملك استقلالا ذاتيا وكاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية. فالعضوية الأصلية: طبقا لنص المادة 11 فقرة 01 من اتفاقية مراكش 1994، فإن الأعضاء الأصليين في المنظمة هم الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية 1947، وكذلك الجماعة الأوربية التي تقبل الاتفاق المنشئ والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، والتي بالنسبة لها تم إلحاق قوائم التنازلات والتعهدات في الجات 1994.

وكذلك تم إلحاق تعهدات محددة بالاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. إلا أنه وطبقا للفقرة 02 من نفس المادة، فإنه لا يطلب من الدول الأقل نموا المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا بالقدر الذي يتفق مع مرحلة تنمية كل منها، واحتياجاتها المالية أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية.⁽⁶⁾

والجزائر كسائر الدول تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة حيث تتماشى مع التغيرات العالمية التي تفرض التخلي عن الحمائية، ظنا منها أنها ستكسب مزايا عديدة بذلك، إلا أن الواقع الاقتصادي يعكس لنا العديد من الصعوبات والعراقيل التي ستواجهها عند انتسابها الفعلي لهذه المنظمة بحكم أن اقتصادها مازال هشاً يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

تعد الجزائر من بين الدول التي أبدت رغبتها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولا تزال تتفاوض مع الدول الأعضاء إلى غاية يومنا هذا، وتقوم بتعديل القوانين الداخلية والاستجابة لطلبات الأعضاء التي ترغب في التعامل مع الجزائر في المجالات مختلفة أبرزها التبادل التجاري. فمن الناحية التاريخية تعتبر الجزائر عضوا ملاحظا لدى اتفاقية الجات 1947 عن طريق التزامات من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960 وبعد ذلك بخمس سنوات، في مارس 1965 قرر الأعضاء المتعاقبون أن تستفيد الجزائر مثلها مثل الدول النامية من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، وبدأت تستفيد من نظام كملا حظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة 26 الفقرة الخامسة الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة. فقد كانت الجزائر عضوا ملاحظا باتفاقية الجات وتستفيد من

قواعدها، بعدها تحصلت على صفة عضو مشارك في الاتفاقية ما يعرف بـ "FACTO" فأصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة لاتفاقية الجات وغير مجبرة في نفس الوقت على تطبيق واحترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، مما سمح لها من الاستفادة من بعض الإيجابيات منها المعاملة التفضيلية للدول النامية. (8)

أثناء قيام جولة لأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة لأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية، وفعلًا قدمت الجزائر في 30 أبريل 1987 إلى سكرتارية اتفاقية الجات مقررًا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط، حيث تم تكوين فوج العمل في 17 جوان 1987. وقد اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في:

- دراسة معمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل، على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء.

- تقديم عروض أولية حول التعريف وحول الخدمات.

- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

وفي فيفري سنة 1993، قامت الجزائر بتنظيم ملتقى حول إمكانية انضمام الجزائر إلى الجات، وتم فيه تدارس الإمكانات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تقاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات لكون الاقتصاد الجزائري يركز أساسًا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تربحه بانضمامها للجات. وشاركت الجزائر في مفاوضات لأورغواي بصفتها ملاحظ ولم يتمكن الوفد الجزائري الذي حضر اجتماع مراكش من التوقيع على الاتفاق التأسيسي للمنظمة في 15 أبريل 1994، بسبب استقالة الحكومة الجزائرية ووجود الفراغ الدستوري. وعليه تبقى الجزائر عضو غير أصلي للمنظمة العالمية للتجارة، كما تحصلت الجزائر على صفة المراقب في سنة 1995 وذلك في أعقاب إعلان مراكش. (9)

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج للعمل على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية تم على إثرها طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء، وعلى أساس الأجوبة تم عقد أول اجتماع في شهر أبريل 1998، وقد أوكلت إليه مهام تقديم تقرير بخصوص أعمال بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار المتمثلة في المؤتمر الوزاري. اعتبرت في هذه المرحلة المفاوضات بين الوفد الجزائري المعين ومنظمة التجارة العالمية مجمدة، حيث أن الاقتصاد الجزائري لم يكن في أحسن حالاته، بالإضافة إلى الوضع السياسي والأمني المتدهور، كذلك باعتبار الجزائر دولة ريعية وسقوط أسعار النفط آنذاك بعد برنامج إعادة الهيكلة للقيام بالاقتصاد الوطني.

ومنذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر اثني عشرة اجتماعًا رسميًا واجتماعين غير رسميين، وفي شهر مارس 2014 عقد

الاجتماع الثاني عشر والذي شهد تسارعا في وتيرة المفاوضات من أجل إنهاء هذا الملف الذي شرع فيه عام 1987، أين تم إرساء مفاوضات جديدة بجنييف وزيارة رئيس فوج العمل المكلف بملف الجزائر لدى المنظمة والتوقيع على سادس اتفاق ثنائي.⁽¹⁰⁾

قدمت الجزائر سنة 1996 طلب رسمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية في شكل مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية وتم تكليف فريق عمل المكلف بالملف الجزائري، أين تلقت الجزائر سلسلة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء، والمسائل التي تم تناولها عموما تتعلق بالزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح المنظومة القانونية. وفي 17/10/1997 تم تشكيل لجنة وزارية مكونة من 22 عضو يترأسها رئيس الحكومة ووزير التجارة كلفت بتحضير وتسيير المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية.

دفعت الجزائر سنة 2002 النسخة الثانية من مذكرة الانضمام وبدأت مستعدة لمفاوضات جديدة بعد أن تحسن وضعها المالي الخارجي وتراكم الاحتياط من العملة الصعبة، مما أتاح لها الفرصة للتخلص من المديونية لصندوق النقد الدولي (زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% فائض في الميزانية بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي انخفاض التضخم 1.4%). وبعد أن مددت المفاوضات، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي عزز مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وفقا للفقرة 02 من المادة 04 مكرر، التي نصت على ألا يجوز الاستثمار الأجنبي إلا في إطار شراكة يمثل فيها المساهمون المقيمون الوطنيون 51% على الأقل من رأس المال، وعليه لا يمكن لرأس المال الأجنبي أن يتجاوز الأغلبية ويجب أن يرتبط بشركاء محليين وهو ما يتعارض مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية.

وفي سنة 2014 عقدت جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف، والتي ركزت على عرض التعديلات التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الجزائر مع مراجعة ردود أفعال الدول الأعضاء في المنظمة، بالتوازي مع الاجتماعات الرسمية، عقدت الجزائر قرابة 120 اجتماع ثنائي مع عدة دول وحتى الآن أجريت أكثر من 12 جولة من المفاوضات. وتمت مناقشة أزيد عن 1900 سؤال أين تم إدراج 06 اتفاقيات ثنائية مع البرازيل، أوروغواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا والأرجنتين. ولا يزال يتعين عليها إكمال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، كندا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الإكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، استراليا واليابان. في المقابل نجد كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هم أهم شريكين في تلك المفاوضات الثنائية ويمثلان العقبة أمام الانضمام النهائي للجزائر في المنظمة، كل منهما صاحب قرار أساسي ومهم يؤثر على قرارات عدة دول أخرى أعضاء في المنظمة.⁽¹¹⁾

وقد تم توجيه أسئلة جديدة على الجزائر خلال سنة 2016 ورغم أن الجولة التي كانت مقررة لم تعقد بعد، وقد كانت تختص بالامتنال للوائح الصحة النباتية وتصاريح التصدير والتأهيل علاوة على ذلك من المقرر إجراء مفاوضات مع فريق العمل المسؤول عن انضمام الجزائر. من خلال المحادثات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أخذت منحى جديد لم يكن له سابق في تاريخ السياسة الخارجية والتجارية الخارجية الجزائرية. وهو ما يدل على الصعوبات التي تواجهها

الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة التي تضم دولاً قوية اقتصادياً ومتطورة تكنولوجياً تطالب الدول الراغبة في الانضمام تنازلات كبيرة. ولهذا فمن الأهمية تحديد مدى قدرة أي بلد على تحقيق أهدافه من وراء الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. في هذا الإطار يهدف مدى إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لأهداف طلب الحكومة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى أي درجة يمكن أن تستفيد قطاعات الاقتصاد الجزائري من هذه العضوية.

في حين أن الانضمام إلى الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية يتم تلقائياً تقريباً وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إجراء معقد وغير محدود. علاوة على ذلك، فإن وجود إجراء موحد ومدون لا يؤدي بالضرورة إلى نظام انضمام موحد، بل إلى إجراء يتناول كل حالة على حدة. ويرجع ذلك إلى طبيعة المنظمة، التي يحركها أعضاؤها.

5. انضمام الجزائر: حتمية اقتصادية أم خيار استراتيجي؟

لقد ارتكز النظام التجاري الدولي الجديد والذي يقع تحت تأطير منظمة التجارة العالمية على أسس تعتمد على فك القيود الكمية والرسوم الجمركية. فاستفادة الدول من مزايا هذا النظام التجاري تختلف حسب درجة تقدم نظامها الاقتصادي الداخلي وإمكانياتها في المجال المالي والمصرفي والصناعي والتكنولوجي. وما يمكن ملاحظته أنه كلما زادت هذه الإمكانيات كلما زادت المكاسب من التجارة العالمية. يمكن القول أن هذا النظام التجاري العالمي يقوم على أساس المنافسة الحرة في جميع المجالات والقطاعات ولا يهتم بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية والأقل نمواً في الساحة الدولية، التي تعتبر فيها الدول المتقدمة مهيمنة على الاقتصاد العالمي ومجرباته، فرغم المزايا التي تطرح فكرة الانضمام لمنظمة التجارة الدولية نجد أن هذه الأخيرة تتيح تسهيلات وامتيازات لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء، والاتفاقية تستثني التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة أو السوق المشتركة كذلك تحفز الدول على تشجيع المبادرة الفردية وتحفيز القطاع الخاص أكبر وأكثر فعالية في عملية التنمية والنهوض بالقطاع الإنتاجي والاقتصادي الوطني. ومنه الارتقاء بالمنتج المحلي وجعله أكثر تنافسية مع المنتجات الأخرى.

في المقابل نجد العديد من النقاط السلبية التي تفرض على الدول النامية خاصة من جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على غرار مسألة التنمية وتحرير التجارة الخارجية وأثر ذلك على الوضع الداخلي، التنمية الاقتصادية المحلية وتحديد التجارة الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي عامة، ولكن نلاحظ في المقابل الأثر السلبي على ما يتعلق بالتنمية، فتحقيق زيادات في الناتج القومي من خلال تحرير التجارة ورفع القيود الجمركية، يؤدي غالباً إلى انخفاض في معدلات التصنيع في الدول النامية لا يمكنها مواجهة والتنافس مع صناعة الدول المتقدمة وشركات المتعددة الجنسيات. كما انخفاض الرسوم الجمركية يقلص مداخيل وإجراءات الدول التي تعتمد بشكل كبير على الرسوم الجمركية، ويلغي الدعم الذي تمنحه الاتفاقيات للسلع الزراعية وهو ما يؤدي إلى آثار سلبية على الدول النامية خاصة التي تعتمد على الإنتاج الزراعي للسلع كمورد لخزينتها الوطنية. فلا تأخذ المنظمة بعين الاعتبار

الفرق الشاسع بين القطاع الخدمات عالي المستوى في الدول المتقدمة ونفس القطاع في الدول النامية، حيث يرتبط هذا القطاع بالعديد من المعايير والمصالح الاستراتيجية والاجتماعية وخصائص ذلك البلد وصولاً إلى أهم النقاط التي تتخوف منها الدول قبل محاولتها الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، هو الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير الأسواق وعولمتها. وهو الشيء الذي يمكن أن يعرضها للعديد من المخاطر التي تتمثل في تقلبات رؤوس الأموال وتغيير استراتيجياتها المالية والإنتاجية هي بالقرارات الاستثمارية وكذلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الوطنية وهجمات المضاربة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ومن هنا تنتقد منظمة التجارة العالمية من خلّو اتفاقية تحرير الاستثمار من منع الشركات الدولية من الاتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق أو منعها من فرض أسعار احتكارية والتلاعب بأسعار ما يتم استيراده من فروعها في دول أخرى.⁽¹²⁾

بالنسبة للجزائر فبعد أزمة النفط التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة للاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار يضمن سلامة الاقتصاد الوطني الجزائري من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية تحت ظل منظمة التجارة العالمية. من خلال استخدام وسائل حديثة ومتجددة للحماية الذكية للدولة الجزائرية وتطويرها استراتيجيات تبعد عن كونها سياسات انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من أضرار المنافسة الخارجية، عن طريق استخدام ورقة التعاريف الجمركية والحمائية والمسائل المالية والإدارية التي طالما أدت إلى مزيد من الانغلاق والمتوقع الداخلي الذي يكرس إلى الجمود وثبات السلبي على كافة المستويات التقنية والفنية والإدارية. ومن ثم الانتقال إلى سياسات تضمن الحمائية أو الحماية الاستراتيجية المتمثلة في سياسات انفتاحية هجومية تفتعل المبادرة من طرف الدولة من خلال إطلاق المؤسسات العمومية والخاصة في مختلف القطاعات، مستعينة بعناصر القوة التي تسخر بها الدولة الجزائرية المتعلقة بعناصر الإنتاج والمواد الأولية والطاقات البشرية، مستندة إلى وزنها السياسي والاقتصادي الاستراتيجي المحلي والإقليمي، مستغلة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التقليدية والشركات الجديدة من خلال ورقة أولويات التعامل وشركات الاستراتيجية.

فقد تبنت الجزائر في سياساتها اتجاه الاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات، مع وجود إرادة حقيقية في خلق مناخ اقتصادي داخلي يعتمد بشكل كبير على المؤسسات المصغرة مع العمل على إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية مع وجود إرادة حقيقية بين المؤسسات والجامعات والإدارة المركزية والمحلية من خلال تشجيع المقاولاتية. إذن وفي إطار تحقيق مناخ اقتصادي وتجاري يضمن تحقيق أهداف تنمية وإنمائية للاقتصاد الوطني الجزائري، وفي نفس الوقت تعمل على حماية هذا الأخير من الانعكاسات السلبية التي قد تعاني منها الدول النامية في إطار السياسات العالمية التي تعمل على تحرير الأسواق تخفيض الرسوم الجمركية، تحت غطاء منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها. فحرص الدولة الجزائرية على تحقيق عدة أهداف استراتيجية في نفس الوقت في إطار تحضير الاقتصاد الوطني لولوج المنظومة الاقتصادية العالمية ومحاولة الانضمام للمنظمة التجارة العالمية، بالموازاة مع الاحتفاظ بالسيادة الوطنية الكاملة التي تعتبر مذهباً في العقيدة

الجزائرية وحماية الاقتصاد الوطني. فرغم كون الاقتصاد الجزائري إلى غاية يومنا هذا، ورغم الجهود المبذولة للارتقاء بالاقتصاد الوطني، بالدرجة الأولى يعتمد على المجموعة الطاقوية بجميع أنواعها لتمويل التنمية الوطنية وهو ما يجعلها تعاني من الهشاشة الاقتصادية. حيث أن أسعار البترول متقلبة في السوق العالمية ومنظمة التجارة العالمية لا تعترف بتسعير النفط في اتفاقياتها. مما يستدعي من الحكومة الجزائرية الخوض أكثر في سبل ذكية بغرض العمل المجدي على الاندماج في الاقتصاد العالمي بحسب معايير دونه التأثير بسلبياته التي قد تعرضه لخسائر كبيرة على المدى المتوسط. ويكون هذا من خلال الاستفادة من بعض الاتفاقيات التي تساعد الاقتصادات النامية على الحصول على فرصة للانضمام دون جعلها عرضة للاستغلال أو ابتلاعها من طرف اقتصاديات الدول المتقدمة في السوق العالمية. حيث تسمح المادة 19 من اتفاقيات الإجراءات الوقائية لمنظمة التجارة الدولية باتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها المحلية، من زيادة غير متوقعة في الواردات أي سلعة، وتأخذ هذه الإجراءات شكل حصص على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب الالتزامات بتنازلات جمركية على تلك السلعة. ويمكن تطبيق هذه الإجراءات لمدة 04 سنوات قابلة للتديد حتى 10 سنوات، بالنسبة للدول النامية هناك عدد من الاستثناءات التي يمكن الاستفادة منها بسحب أو تعديد الالتزامات أو التراجع في تحديد قطاعات معينة، بشرط التفاوض مع الأطراف المتأثرة بهذه الإجراءات. ورغم أنه من خلال اتفاقيات الخدمات نجد العديد من الإجراءات الاستثنائية التي تركز للحمائية في الاقتصادات النامية، إلا أنه في هذا المجال تختلف قليلا عن التجارة في السلع فيما يتعلق بالإجراءات الحمائية، حيث أن السلع تفرض عليها الحواجز التجارية عند عبورها إقليم دولة ما تفرض عليها القيود الحمائية بموجب التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة بالدولة المستقبلية، وهو ما يكرس له جهودا خاصا من خلال التشريعات والقوانين المتخذة في الفترات الأخيرة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والاستثمارات الأجنبية المتمثلة في القيود على التحويلات المالية في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وعدم التسليم بالتحريك الفوري للأسواق في قطاعات خدماتية معينة وتخضع للسلطة التقديرية للدولة المعنية حيث يمكنها انتهاج التدرج الزمني في فتح الأسواق أو الاكتفاء بتحرير بعض المعاملات دون غيرها.

كما يمكن حماية الاقتصاد الوطني وبطريقة ذكية ودون الإخلال بمبادئ المنظمة العالية للتجارة من الانعكاسات السلبية التي قد تصيبه من خلال مجموعة من الاستثناءات التي وضعت لصالح الدول النامية، ومنها:

1. آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة: هي عبارة عن استثناء من آلية الوقاية الواردة في الإنفاق العام للوقاية، حيث ينص الإنفاق العام على ما يلي:
 - أن يتقدم المنتجون المحليون للسلعة المطلوب وقايتها أو حمايتها، والذين يدعون أهم تضرروا من تزايد الواردات الأجنبية بطلب إلى السلطات المعنية.
 - أن يتم إثبات هذا الضرر ثم يتم التعويض، وعليه، وحسب آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة فإنه يسمح للدول الأعضاء بالمنظمة أن يرفعوا الرسوم الجمركية، أو يستخدموا القيود الكمية للحد من الواردات في الحالات التالية:

2. زيادة الواردات كميًا عن حدود معينة أو انخفاض أسعار سلعة ما في سوقها المحلي عن حدود معينة. فيمكن للجرائر أن تستفيد من هذه الآلية في إطار المنظمة العالمية للتجارة لحماية الاقتصاد الوطني.
3. الحق في استخدام القيود الكمية: لقد نصت المادة 11 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة صراحة على تجريم استخدام القيود الكمية، لكن هناك استثناءات يسمح فيها بفرض القيود الكمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات وذلك حسب المادة 12. وهذا يمكن للجزائر في حالة تعرضها لعجز ميزان مدفوعاتها أن تستخدم القيود الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإن المادة 18 من هذه الاتفاقية منحت استثناءات إضافية للدول النامية.
4. حق للدول النامية اللجوء للقيود الكمية لحماية ميزان مدفوعاتها، بالرغم من عدم توفر الشروط سابقة الذكر في المادة 12. حيث يحق للدول النامية اللجوء إلى القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية، سواء كانت ناشئة أو غير ناشئة طالما أن تلك الصناعات مطلوبة، وبالتالي فإن الجرائر ستستفيد من هذه الاستثناءات. وكذلك الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة (الإغراق): إن الإغراق لا يتحقق بمجرد أن السلعة تباع بأقل من سعرها في البلد المصدر.
5. ضرورة وجود علاقة سببية بين بيع السلعة المستوردة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وما حدث من أضرار للصناعة المحلية. أما إذا أثبتت العوامل الثلاث و هي الإغراق، الضرر الملموس والعلاقة السببية، هنا يصبح للبلد المستورد الحق في فرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق، تكون معادلة لهامش الإغراق، أي الفرق في سعر البيع في البلد المصدر و سعر البيع في البلد المستورد. وبصفة عامة الضريبة تبقى مدة 5 سنوات من تاريخ فرضها.
6. الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع إن السلعة المستوردة المدعومة تباع في سوق الدولة المستوردة بسعر أقل من السعر الذي كان يمكن أن تباع به لولا وجود هذا الدعم، وفي هذه الحالة يحق للدولة المستوردة أن تفرض ضريبة مضادة للدعم، تسمى رسماً تعويضيًا، وهي تشترط وجود الدعم والضرر الملموس، كذلك العلاقة السببية. وفي هذا الإطار هناك عدة استثناءات لصالح البلدان النامية، ومنها الجزائر عند انضمامها للمنظمة، تتمثل في إمكانية قيام هذه البلدان بدعم صادراتها، ودعم تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة، وإعفاء المؤسسات المرتقب خوصصتها من ديونها، وعدم فرض الرسوم التعويضية على واردات المنتجات الناشئة في هذه البلدان، إذا كان حجمها لا يزيد عن 04% من الواردات الكلية من هذه المنتجات في البلدان المستوردة. ومن جهة أخرى يسمح للبلدان النامية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تقدم الدعم للمنتجات الصناعية، تتخذ إجراءات تعويضية بشرط تقديم جميع المعطيات والمعلومات الخاصة ببرامج الحكومة المتعلقة بالإنتاج الصناعي عندما يطلب منها ذلك. (13)
6. انضمام الجزائر: هدف سياسي أم مخاوف مشروعة؟
تجتمع أهداف الجزائر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في العناصر التالية:

1. إنعاش الاقتصاد الوطني: إن الانضمام سيساهم في رفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد وضع حدود دنيا وقصوى لتعريفات الجمركية والامتناع عن استعمال القيود

- الكمية وزيادة المنافسة، من خلال ضمان احتكاك المنتجات الوطنية المحلية بالمنتجات الأجنبية ومن ثم الاستفادة من نقل التكنولوجيات الحديثة المستعملة في تطوير عملية الإنتاج والتسيير خاصة. (14)
2. مساهمة التجارة الخارجية: تلعب التجارة الدولية دورا فعال في القيام بالاقتصاد الوطني والاقتصاد الجزائري، حيث يتميز هذا الأخير باعتماده الكبير على قطاع المحروقات بنسبة 95% من الصادرات، مما أدى به إلى ضعف في الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة وتغطية احتياجات السوق المحلي من السلع والمعدات الإنتاجية.
3. تشجيع الاستثمارات الأجنبية: يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث أن الانضمام سيشكل مصدر ثقل للمستثمر الأجنبي ويعبر على أن مناخ الاستثمار سيكون مهيا لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بأمان. (15)
4. الاستفادة من مزايا الانضمام التي تقدمها المنظمة لأعضائها الدائمين: تمس هذه المزايا من الإعفاءات في قطاع الفلاحة وتدابير الصحة النباتية. بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تصل مدتها إلى 10 سنوات. (16)
5. الوصول إلى الأسواق الخارجية: كون انضمام الجزائر إلى المنظمة يمكنها من الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء ومن ثم تحسين جوده منتجاتها ووصولها إلى أسواق الدول الأعضاء.
6. تفادي الآثار السلبية لنظام التجاري العالمي: حيث أن التحضير للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعمل على تفادي الآثار السلبية خاصة مرتبطة المدفوعات. (17)
7. العضوية في منظمة التجارة العالمية تسمح المنظمة لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يمتلك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية بعد استيفاء الشروط التي يتفق عليها وبين المنظمة، على كل الاتفاقيات متعددة الأطراف، وتعتمد عملية الانضمام على حنكة وخبرة المفاوضين في الدولة الراغبة في الانضمام والإرادة السياسية لقيادات تلك الدولة.
- أما المخاوف من تداعيات الانضمام على الاقتصاد الوطني تتجلى في النقاط التالية:
1. حماية القطاعات الهشة: تحليل أثر الانفتاح على الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة.
2. الآثار الاجتماعية: الخوف من فقدان الوظائف في بعض القطاعات التقليدية.
3. التبعية الاقتصادية: حجة أن الانضمام يحد من سيادة الدولة في رسم سياستها التجارية.
4. العوائق البيروقراطية والسياسية: واتفق المختصون على أن الفساد مصطلح فني يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد. علاوة على مؤشر الفساد السابق الإشارة إليه كأحد مؤشرات الحوكمة، يعد أيضا كل من الاستقرار السياسي والديمقراطية من أهم المؤشرات الدالة على جودة وكفاءة

الأداء الحكومي، نظرا لارتباطهما بعملية اختيار السلطات الحاكمة، والقدرة على تغييرها أو الرقابة عليها أو مساءلتها.⁽¹⁸⁾ ويمكن تلخيص نقاط الاختلاف بخصوص الانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الخارجية :

1. التسعير المزدوج للغاز: رغم أن اتفاقية المنظمة لا تتطرق مباشرة للقضايا المتعلقة بالطاقة نظرا لغياب أحكام بشأنها، غير أنها تقر أنها تتأثر بشكل غير مباشر بأحكام أخرى وعدم الامتثال لاتفاقية الدعم والتدابير التعويضية، مادة 17 المتعلقة بالشراكات المملوكة للدولة والمادة 09 المتعلقة بمراقبة الأسعار المحلية هي نقاط ولدت الاختلاف بين أعضاء فريق العمل خاصة الاتحاد الأوروبي والمفاوضين الجزائريين الذين يرون أن تطبيق سعر محلي أقل من سعر السوق الدولية ينبع من الميزة النسبية للبلاد في الموارد الطاقوية التي تمثل جزءا صغيرا من الإنتاج الذي يستفيد منه الأفراد والشركات المحلية ورغم أن السعودية التزمت بضمان أن لا يقل السعر المحلي عن 62% من سعر التصدير، وهو ما يعزز حسب المنظمة الوعي بالعلاقات بين الدول الأعضاء المنتجة للنفط والحفاظ على السعر المزدوج.

2. الاتصالات وقطاع الخدمات وهو القطاع الذي تسعى المنظمة على تحرير السوق من خلالها وبعد قطاع الاتصالات من المحاور المهمة للانضمام الجزائر لمنظمة التجارة الدولية توضح مبادئه وقواعده في ملحق خاص بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الوثيقة المرجعية)، حيث يسلط الضوء على التزامين أساسيين في المفاوضات بين فريق العمل والمفاوض الجزائري التزامات استقلال الهيئة التنظيمية عن الرقابة السياسية بتخصيص الموارد النادرة الضرورية لتشغيل شبكه الاتصال، ولقد خطت الجزائر خطوة مهمة في هذا الاتجاه من خلال إعطائها لتراخيص الهاتف المحمول، حيث قسمت هذه السوق إلى ثلاثة حصص (36%) لشركة اتصالات الجزائر وتدير شركة الهاتف الثابت والمحمول عامة، 50% لشركة أوراسكوم القابضة المصرية (جيزي) 14% لمجموعة كيتيل الكويتية (أوريدو) ورغم التزام الجزائر بالتحرير التدريجي للتجارة الخدمات التي تقرها المادة 2/19 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إلا أنها لا تسمح بعد بالانفتاح الكامل على المنافسة لأنها بحاجة إلى تعزيز القطاع أكثر قبل فتحه تماما.

3. الحواجز التجارية: انضمام الجزائر للمنظمة نظرا لهيكلة الاقتصاد الجزائري يترتب عليه تحرير الحواجز التجارية ويعتمد على عملية تحرير السوق المحلية والواردات، كما أن معدلات الرسوم الجمركية الحالية هي 0% 5% 15% 30% حيث يبلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية المطبقة في الجزائر 8.3%، في حين نجد أن معدلات الرسوم الجمركية في كل من تونس والمغرب وهي دول أعضاء في المنظمة تبلغ 3.9% و2.8% للدولتين على التوالي.⁽¹⁹⁾

4. الشركات العمومية: ترى المنظمة أن الجزائر يتوجب عليها المضي في عملية خصخصة الشركات العمومية في قطاعات الاستيراد والصناعة والبنوك.

5. سياسات الدعم: نظرا لضعف التنوع في الصادرات الجزائرية وإنتاجها المحتشم وزيادة الصادرات القطاع المحروقات تحاول تقديم الدعم والإعانة والمساعدة لمختلف القطاعات الأخرى، حتى يتسنى لها القيام بالاقتصاد. وهو ما اختلف عليه فريق العمل في ملفوظات الانضمام وتعتقد أن هذه الإجراءات تتعارض مع قواعد المنظمة بينما ترى الجزائر أن تحديد أسعار السلع والخدمات الضرورية والأساسية لمواطنيها هي من حقوقها السيادية.
 6. تدابير الصحة والصحة النباتية: يرى فريق العمل أن الجزائر لا تلتزم بالشفافية والوضوح في أساليب عملها وأنه يتوجب عليها أن تتخذ تدابير مناسبة فيما يتعلق بالأمن الصحي.⁽²⁰⁾
 7. تحرير الواردات: تعتقد المنظمة أن وارداتها لا يجب أن تكون خاضعة لشروط على عكس الجزائر التي تقوم بحماية اقتصادها ولا تسمح بإغراق أسواقها والتورط في عملية احتيال مثل استيراد السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات.
 8. النظام الضريبي.
 9. الحواجز التقنية أمام التجارة.
 10. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.
- أخيرا هل يمكن تحقيق الهدف المعلن المتمثل في تنويع عرض السلع والخدمات وهيكلة الصادرات من خلال الانضمام إلى منظمته التجارة العالمية، لا شيء اقل يقينا لان هذا ليس الغرض من الإجراءات، فلا يمكن تحقيق التنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على المحروقات، إلا في إطار سياسة تنمية صناعية واضحة للاندماج في الاقتصاد الدولي، إلا أن تحدي الانضمام لا يكمن في الصادرات بل في الواردات وتحرير السوق المحلية. كما أن الصدمة التنافسية التي قد يؤدي إليها الانفتاح والامتثال للمعايير المتعددة الأطراف يمكن أن تؤدي وقد حدثها بالفعل إلى تفكيك النظام الإنتاجي. في الواقع يعاني الاقتصاد الجزائري ككل من تآكل في الإنتاجية العمل باستثناء قطاع المحروقات، حيث أنه لا تزال بقية القطاعات عرضة للاحتراق أمام المنافسة الأجنبية، وقد يخلف اشتداد هذه المنافسة آثار لا رجعة فيها على النسيج الصناعي والإنتاج المحلي الجزائري. رغم أن الهدف الأول المعلن هو إحداث تنويع في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.⁽²¹⁾
- وعلى الرغم من مساعي الحكومة لتنويع الاقتصاد، فإنه قد لوحظ شبه غياب لخطة تنموية واضحة وشفافة – هناك بعض العراقيل في تطبيقها - يصعب تحديد جوهر التحولات القطاعية والمؤسسية المطلوب تنفيذها لأن عمليات إعادة الهيكلة هذه تنضوي أساسا على تغيير في طبيعة وتشكيل ممارسة السلطة وتنفيذ المخططات والاعتبار من التجارب السابقة، ومع ذلك فإن أهم محددات الانضمام إلى المنظمة تكمن في الاقتصاد السياسي المحلي ولا تكتمل عملية الانضمام إلا بربطها بعملية الإصلاح الاقتصادي، التي تولدها وتضفي عليها الشرعية في الواقع، ويمكن الاستفادة من الانضمام فقط بعد عملية الإصلاح لتبرير التحولات المؤسساتية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية، حيث أن اللجوء للقيود الدولية والامتثال للمعايير الدولية الملزمة من الخارج، من شأنه أن يقلل من التكلفة الاجتماعية السياسية لعملية الإصلاح، ونظرا لأهمية قطاع المحروقات من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعائدات

التصدير والضرائب، حيث يرتبط 80% من عائد الضرائب بالقطاع. وعليه يمكن وصف الجزائر بأن اقتصادها قائم على النفط والغاز، حيث يشكل حجم عائدات المحروقات المعيار الحاسم لمستوى النشاط الاقتصادي والتوظيف والاستثمار. فضلا عن أهميته الاقتصادية الكلية يعد هذا القطاع محوريا بالنسبة للاقتصاد السياسي الجزائري، والنتيجة هي نظام اقتصاد سياسي قائم على عقد ريعي. مما يعني أن الاستغلال لعائدات النفط وإعادة توزيعها لاحقا في أشكال اقتصادية أخرى له بُعد اقتصادي وسياسي يعبر عن إرادة السلطة، فغالبا الانفتاح الاقتصادي سيعيد تعريف ذلك العقد وهو ما يحمل في طياته قضايا الإنتاج وتوزيع الثروة.

كما أن الامتثال للمعايير الدولية التي تتلخص في شروط الانضمام للمنظمة (الرسوم الجمركية، النظام الضريبي، الحواجز التقنية أمام التجارة، تحرير الواردات...) من شأنه تغيير معايير تداول عائدات النفط، وهو ما قد يتعارض مع الآليات الاجتماعية والاقتصادية لإعادة صياغة عقد الربيع. حيث يفهم انفتاح التجارة وتحرير الأسواق بشكل عام والامتثال للمعايير الخارجية للإصلاحات الاقتصادية حصرا من مفهوم فقدان السيادة. فصدمة الإشراف المالي والمديونية من قبل صندوق النقد الدولي في منتصف التسعينات كانت ولا تزال حاسمة في فهم هذه الزاوية. حيث أن شروط تجارة المحروقات بين عامي 1984 و1985 اضطرت الجزائر إلى قبول خطة التكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 1994، حيث مثلت هذه الخطة، الأزمة التي عصفت بالدولة والتي بدأت اقتصادية ثم أصبحت سياسية وأمنية منذ 1992، بل بالعكس أدت الإجراءات المتخذة بموجب خطة التكيف الهيكلي إلى إغلاق عدد كبير من الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد الجزائري، مما أدخل البلاد في حالة ركود اقتصادي خارج فترات الطفرات البترولية.

إن الرخاء المالي في الجزائر استخدم كوسيلة لتعويض الفئات الاجتماعية والاقتصادية، أكثر منه لدفع إصلاحات هيكلية فعالة تهدف إلى نمو اقتصادي متنوع، وبالتالي تحسين آليات السوق أو زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي. فالسلطة تقع في مفارقة متناقضة وهي الإصلاحات دون تغيير فعلي فهو متعلق بالإرادة السياسية في التغيير أو الإصلاحات في استراتيجياتها لا ترتقي أن تكون فعالة على أرض الواقع أو تقتصر إلى آليات المراقبة والمراجعة وإعادة تكيفها مع السياق المجتمعي السياسي والاقتصادي الذي تعيشه الدولة في كل مرحلة من مراحل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، من خلال النهج الغير تمييزي في الانفتاح خاصة في شقة الجغرافي، مدركة بوجوب والزامية الانفتاح على التجارة الخارجية. وأن تسعى إلى بناء استراتيجية وطنية لتنويع الشركاء الأجانب، أين تضمن تحكمها في عنصر اختيار الشركاء ونطاق الانفتاح. حيث أنها تعطي الأولوية الاقتصادية والتجارية تتماشى مع مصالحها واستراتيجياتها السياسية اتجاه الدول في كل مرحلة مع الوضع السياسي في الساحة الدولية، فسبق للجزائر أن عقدت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي أكثر تقييدا من منظمة التجارة العالمية ربما للاستفادة من قربها الجغرافي الذي شكل سابقا نقطة إيجابية بالنسبة لصانع القرار الجزائري.

تسعى الجزائر إلى إحداث إصلاحات تدريجية تهدف إلى ضبط حدة المنافسة في السوق الجزائرية، بما يخدم مصالح قطاعات معينة من الاقتصاد السياسي المحلي. ويفسر طول هذه العملية باختيار السلطات الجزائرية أسلوبا للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال ترسيخ وجود مستثمرين وفاعلين اقتصاديين دوليين، حيث عملت الجزائر إلى تحديد موقعها ضمن سمة التجزئة الإنتاجية نقل الصناعات النفطية إلى الخارج التي تنتم بها المرحلة الحالية من العولمة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل رئيسي في التخصص من خلال آثاره على نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة إدارية والتنظيمية. لذلك يصبح الحد من الانفتاح التجاري للبلاد شرطا لنجاح استراتيجي لجذب رأس المال. فتسمح مثلا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتبني باستراتيجية لإنشاء شركات غير أوروبية تتخذ من الجزائر قاعدة للتصدير إلى سوق الأوروبية (استثمار موجه نحو التصدير)، حيث تعزز استراتيجية الانفتاح المتحكم فيه والتدريجي الآليات الاقتصادية لممارسة السلطة من خلال أنظمة التفويض والحضور التجاري التي تستلزمها، ومن خلال التحكم في الأنشطة والسلوكيات الاقتصادية التي تجيزها، ومن خلال الإجراءات الإدارية غير الرسمية إلى حد ما التي تتطلبها، وتفهم قضية الانضمام الرسمية إلى حد ما في توضيح هذه الفكرة وتتعلق هذه القضية بمسألة التسعير المزدوج للطاقة، وتحديد الغاز، الذي تمارسه الحكومة الجزائرية ويشكل الفرق بين أسعار الطاقة المحلية وأسعار التصدير عقبة رئيسية أمام انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وخاصة من الاتحاد الأوروبي ويستند هذا الطلب إلى زيادة الأسعار المحلية إلى استفادة الشركات الجزائرية من مصادر الطاقة المدعومة، مما يمنحها ميزة تنافسية وتعتبر السلطات الجزائرية انخفاض أسعار الطاقة ميزة نسبية طبيعية تجعل الاقتصاد الجزائري جذابا للصناعات في استعمال واستهلاك الطاقة (الاسمنت، الألمنيوم، الأسمدة، المواد الكيميائية و البتروكيمياوية). فضلا عن عدم ثبوت تعارضه مع مبادئ عدم التمييز في منظمة التجارة العالمية. يمكن تماما اعتبار نظام التسعير المزدوج هذا جزءا من استراتيجية التصنيع ويضاف إلى ذلك إصلاح قانون المحروقات الذي بدأ في سنة 2005 والذي حرر القطاع وادخل تنظيما تنافسيا له.⁽²²⁾

7. الخاتمة:

إن تحليل مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يكشف عن دروس جوهرية تتجاوز مجرد التساؤل حول جدوى العضوية. فالانضمام لم يعد خيارا، بل ضرورة حتمية لتجنب التهميش في النظام التجاري متعدد الأطراف وما يترتب عليه من تكاليف باهظة على التجارة الخارجية للبلاد. وعليه ينتقل النقاش من "هل تنضم الجزائر؟" إلى "كيف يمكنها تحقيق اندماج ناجح ومدرس؟"، وهو ما يتطلب إعادة تقييم شاملة للاستراتيجية المتبعة حتى الآن.

لقد اتسم النهج الجزائري في المفاوضات بكونه رد فعلٍ دفاعي، حيث اقتصر دوره على محاولة صد مطالب أعضاء فريق العمل بدلا من الانطلاق من رؤية استباقية تركز حصرا على مصالحها التجارية وقدراتها التنموية. هذا الموقف، الذي استند إلى متطلبات المنظمة وليس إلى احتياجات الجزائر الخاصة، أدى إلى وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وحالة من الجمود. للخروج من هذا المأزق، يتعين على الجزائر إعادة تموضعها

بشكل استراتيجي، والانتقال من كونها قوة موازنة إلى طرف فاعل يسعى لتحقيق أهداف محددة بوضوح، مثل تنويع التجارة وتعزيز القدرات الإنتاجية.

من الضروري أيضاً تصحيح المفهوم السائد بأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني بالضرورة تحريراً كاملاً وغير مشروط للسوق الوطنية. فالعضوية لا يجب أن تلغي سيادة الدولة أو قدرتها على التدخل، بل تضع إطاراً قانونياً متسقاً لممارسة هذه الصلاحيات. إن الهدف الأساسي للمنظمة ليس فرض التجارة الحرة المطلقة، بل وضع مدونة سلوك عالمية قائمة على مبادئ الشفافية، وعدم التمييز، والمعاملة الوطنية، مع الاعتراف بوجود استثناءات مقبولة. لذلك يجب أن يكون تحرير التجارة الجزائية نتاج نقاش وطني مفتوح ومسبق، يشارك فيه جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لتحديد أهداف الدولة بدقة وتصميم عملية فتح السوق بشكل متحكم فيه ومنسق.

كما يوفر الإطار متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية مزايا استراتيجية لا يمكن إغفالها. فهو يمنح مصداقية أكبر للالتزامات فتح الأسواق بفضل طابعها الملزم وغير القابل للترجع، ويعامل جميع الشركاء التجاريين على قدم المساواة بموجب "بند الدولة الأكثر رعاية"، مما يلغي علاقات القوة ويحمي الدول من الضغوط الثنائية التي تمارسها القوى التجارية الكبرى. علاوة على ذلك، يضمن وجود آلية قضائية لتسوية النزاعات حماية قانونية فعالة للحقوق التجارية للدول الأعضاء، ويحصنها ضد تأثير جماعات الضغط.

خلاصة القول، إن نجاح اندماج الجزائر في النظام التجاري العالمي يعتمد على تبني استراتيجية تفاوضية متكاملة، مصحوبة بإصلاحات داخلية مدروسة. يتطلب ذلك تحديداً واضحاً للمصالح الوطنية، وإطلاق حوار مجتمعي واسع لشرح أبعاد عملية الانضمام وبناء توافق حولها، والاستفادة بذكاء من الآليات التي تتيحها المنظمة، مثل بناء التحالفات مع الدول ذات المصالح المشتركة. فمنظمة التجارة العالمية، بطبيعتها التفاوضية الدائمة، تمنح الجزائر فرصة فريدة للتفاوض العادل على شروط اندماجها، شريطة أن تكون مزودة برؤية واضحة وعزم حقيقي على النجاح.

8. الهوامش:

1- World trade organization, "Annual report 2024", the report covers the 13th WTO

Ministerial Conference, which took place from 26 February to 1 March 2024; p09

2- ميادة عدنان فالج ، منظمة التجارة العالمية، كلية الزراعة، جامعة البصرة قسم علوم الأغذية، ص

04.

3- سيف احمد حسن، "التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها"، جامعة المنوفية، 2021،

ص418.

4- Julie joly - Hurard, "conciliation et médiation judiciaires", presses universitaires d'Aix Marseille, 2003, p 90.

5- عبد النور بوناح ، "التفاوض على عقود التجارة الدولية- مبدأ حرية التفاوض وحسن النية-"،

المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص183.

6- كوثر مازوني، "شروط وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، المجلة الجزائرية

للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 53، العدد 02، 2016، ص 440.

- 7- مريم قاسمي، "الآثار المحتملة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع المصرفي الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير مصرفي، في علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2024، ص 43.
- 8- سليمة عبيدة، "مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد 08، 2013، ص 330.
- 9- سلمى صالح، "واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، المجلد 12، العدد 02، 2015، ص 177.
- 10- Farah Guechairi, Houari Benchikh, Les Etapes Du Processus D'accession De l'Algérie A L'OMC, Vol 12, Numéro 01, 2018, P 70-73.
- 11- عبد الحفيظ يحيوي، نوري حاشي، "الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر منظمة التجارة العالمية"، *مجلة البديل الاقتصادي*، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 288-289.
- 12- سفيان بن عبد العزيز، "تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، العدد 05، 2016، ص 49.
- 13- ناصري دادي عدون، محمد متناوي، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والعراقيل"، *مجلة الباحث*، العدد 03، 2004، ص 70.
- 14- تيجاني بوزيدي، جمال بوسنة، "منظمة التجارة العالمية على الجزائر في حالة الانضمام"، *مجلة الدراسات القانونية*، العدد 06، 2017، ص 96.
- 15- ناصر دادي عدون، مرجع سابق.
- 16- مريم قاسمي، مرجع سابق، ص 40.
- 17- زكرياء بله باسي، "الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 41-45.
- 18- Farah Guechairi, Houari Benchikh, op cit, p 78-79.
- 19- Farah Guechairi, Benchikh Houari, op cit, p 76-77.
- 20- Mehdi Abbas, "Le Processus D'accession A L'OMC Analyse D'économie Politique Appliquée A l'Algérie Journée D'études Internationale "Regards Croisés Sur L'accession De l'Algérie A L'OMC"', Laboratoire Grand Maghreb, Université Mentouri, LEPII, Université Pierre Mendès-France, P07
- 21- Abdelkader Belgacem, "La candidature de l'Algérie à l'OMC : l'Algérie va-t-elle un jour entrer à l'OMC ?" Droit, Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2011, p 24.

9. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

- 1- احمد حسن سيف، "التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها"، جامعة المنوفية، 2021.
- 2- بله باسي زكرياء، "الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011.

- 3- بن عبد العزيز سفيان، "تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 05، 2016.
- 4- بوزيدي تيجاني، بوسنة جمال، "منظمة التجارة العالمية على الجزائر في حالة الانضمام"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 06، 2017.
- 5- بوناح عبد النور، "التفاوض على عقود التجارة الدولية- مبدأ حرية التفاوض وحسن النية-"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2022.
- 6- صالح سلمى، "واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 12، العدد 2015، 02.
- 7- عبيدة سليمة، "مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، 2013.
- 8- عدون نصري دادي، متناوي محمد، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.
- 9- فالح ميادة عدنان، منظمة التجارة العالمية، كلية الزراعة، جامعة البصرة قسم علوم الأغذية.
- 10- قاسمي مريم، "الآثار المحتملة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع المصرفي الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير مصرفي، في علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2024.
- 11- مازوني كوثر، "شروط وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 53، العدد 02، 2016.
- 12- يحيوي عبد الحفيظ، حاشي نوري، "الآثار المترتبة عند انضمام الجزائر منظمة التجارة العالمية"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 2016.

2- باللغة الأجنبية:

- 1- Abbas Mehdi, "Le Processus D'accession A L'OMC Analyse D'économie Politique Appliquée A L'Algérie Journée D'études Internationale "Regards Croisés Sur L'accession De l'Algérie A L'OMC"', Laboratoire Grand Maghreb, Université Mentouri, LEPII, Université Pierre Mendès-France.
- 2- Belgacem Abdelkader, "La candidature de l'Algérie à l'OMC : l'Algérie va-t-elle un jour entrer à l'OMC ?" Droit, Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2011.
- 3- Guechairi Farah, Benchikh Houari, Les Etapes Du Processus D'accession De l'Algérie A L'OMC, Vol 12, Numéro 01, 2018.
- 4- Hurard Julie joly, "conciliation et médiation judiciaires", presses universitaires d'Aix Marseille, 2003 .
- 5- World trade organization, "Annual report 2024", the report covers the 13th WTO Ministerial Conference, which took place from 26 February to 1 March 2024.